الخطوط الجديدة للفقر

على امتداد الزمن شغلت مشكلة الفقر المجتمعات الإنسانية بسبب تعدد أسباب هذه الظاهرة وتنوع قياسها وتجدد مضامينها والاختلاف الإيديولوجي في النظر إليها ، إلا انه في الإطار المفاهيمي العام يمكن النظر للفقر بأنه (ظاهرة اجتماعية ، اقتصادية ، سياسية ذات أبعاد نفسية وإنسانية تنمو في سياق تاريخي – مجتمعي- جغرافي ، ضمن زمن محلي وكوني في الوقت نفسه) ، واى وقت قريب كانت معظم المعالجات النظرية للظاهرة قائمة على أسس مادية تقليدية محدودة الأفق في معالجتها للأسباب والمعايير والحلول .

د.مهدي صالح دواي

ويعد تبني الأمم المتحدة لظاهرة الفقر انتقالة نحو تناول هذه الظاهرة وفقا لدليل الفقر البشري للبلدان النامية ، الذي بات يقيس نسب الحرمان في ثلاثة أبعاد هي : – التعرض للموت في سن مبكرة نسبيا ، ويقاس بالاحتمالات عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة لسن الأربعين ، – الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات ، ويقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ، – نقص الإمداد الاقتصادي ، ويقاس بالنسبة المئوية للسكان الذين لا يستخدمون مصادر مياه محسنة ، والنسبة المئوية للذين لا يحصلون على خدمات صحية ، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقص الوزن.

إن إشراك تلك الأبعاد النوعية إلى جانب الأبعاد المادية لتحديد ظاهرة الفقر جاء ليواكب التطورات الهائلة في المنظومة المعرفية للإنسان وما تبعها من نتائج مباشرة وغير مباشرة أسهمت في ظهور مفاهيم الرفاهية وتعدد الخيارات ، وسبل التعامل مع الوقت ، وأنماط التعليم الإبداعي ، والإدارة السليمة والتنمية البشرية المستدامة ، وعلم المستقبليات ..... الخ ، فأصبح لزاما على الإنسان كوسيلة وغاية أن يتماشى دوره الجديد مع تلك الوقائع والمتغيرات . فما دامت هنالك تبدلات في المقاييس كافة ، فالأمر ينسحب أيضا على مقاييس ظاهرة الفقر ومفاهيمها باعتبارها تمثل الجانب السلبي المعطل لإبداعات الإنسان وآفاق تطوره .

فقبل عقود من الزمن كانت ألامية أبجدية واليوم تحولت إلى أمية معرفية ، وكانت الحاجات غير المادية لا تتجاوز السفر الموسمي وارتياد المسارح والسينما ومشاهدة الألعاب الرياضية . أما اليوم فهنالك قائمة من الحاجات غير المشبعة بعد أن أصبح لبراءة الاختراع عمر لا يتجاوز الأيام في حين كان يعمر لعقود طويلة فيما مضى.

إذا الجميع يخضع لتسارع في إيقاع الحياة انتقل الإنسان بموجبه من اطر المحلية إلى العالمية، ومن جدول نمطي للأعمال إلى جدول ينعدم فيه الزمان والمكان بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وعلى قدر التفاعل مع هذه المتغيرات بدأت تصنيفات الفقر تأخذ إبعادها الجديدة ، فلا نستغرب أن نجد دولا كانت نامية قد تجاوزت خطوط الفقر الجديدة بفعل مكاسبها المادية وغير المادية ، فلم نعد نتحسس الفقر في سنغافورة وكوريا الجنوبية في حين نستسيغ الفقر في روسيا وجنوب ايطاليا . وفي تقارير التنمية البشرية خلال السنوات الأولى من الألف الثالث نجد دولا اسكندينافية تهيمن بإنجازاتها على الدول المتقدمة صناعيا.

وأمامنا اليوم مشهد عراقي بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود الاستثنائية لاحتواء ظاهرة الفقر بخطوطها القديمة والجديدة ، فحسب دراسة أصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء (مسوح ٢٠٠٤) فان ثلث سكان العراق يعيشون في فقر ، بينما يعيش أكثر من (٥٪) فقرا مدقعا ، وبالرغم من غلبة التوقع في تلك النسب إلا أنها تشكل صورة قاتمة لا تنسجم مع حقائق المقومات المادية والبشرية التي يمتلكها العراق ، عليه فان الحاجة ماسة إلى رؤية ستراتيجية فيها:

(جهود إحصائية) تتولى رصد الظاهرة وفقا للمؤشرات المادية المعتمدة دوليا ، وتحديدا مؤشر متوسط دخل الفرد ، فبالرغم من وهمية هذا المؤشر إلا انه يشكل مدخلا تقليديا ضروريا لفهم العلاقة بين موارد العراق المادية والبشرية ، وبعد أن تم إقرار قانون التعداد العام للسكان فان الفرص الإحصائية ستصبح متوافرة لرصد الظاهرة جغرافيا واقتصاديا.

(جهود سياسية) وتحديدا ما يتعلق بفلسفة النظام الاقتصادي ، فالمعروف أن هنالك خطوات متخذة لتحويل الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق ، مثل رفع الدعم الحكومي عن بعض الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والتي سوف تؤثر بشكل مباشر في تفاقم مستويات الفقر والحرمان ، إذ ان تلك التحولات تتطلب بعدا زمنيا مناسبا وبيئات اقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة ومتطورة مازال العراق يفتقدها في ظل الظروف الراهنة.

من جانب أخر أثبتت مجريات الإحداث بعد ألازمة المالية العالمية مدى الحاجة إلى رعاية الدولة لمؤسساتها الداخلية بعيدا عن حالات التمادي التي يمارسها المشروع الخاص على حساب الطبقات ذات الدخل المحدود .عليه يتطلب إعادة النظر بالآليات التي تحكم الاقتصاد العراقي واعتماد المشاركة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص ولعل في اشراقات التجارب الآسيوية ما يعزز هذا الاتجاه في التطور.

(جهود دولية) وتتأتى ثمار هذه الجهود بعد إنجاز مهام الجهود الإحصائية والسياسية السالفة الذكر ، اذ تتضمن الرؤية إقامة شراكات متوازنة بين المؤسسات العراقية (الرسمية والمدنية) ومابين مؤسسات المجتمع الدولي ، فهذه الجهود سوف تتيح للعراق اعتماد المعايير الدولية المعاصرة في تقويم أدائه والاستفادة من التجارب الدولية في التعامل مع مشاكل العصر.

أن إطلاق تقرير التنمية البشرية أصبح مسألة ملحة جدا لاحتضان مجمل تلك الجهود وتفعيلها، فمصادر التنوع المعدة للتقرير ستهيىء المستلزمات الضرورية لوضع الحلول والرؤى لمشاكل العراق التنموية ومنها ظاهرة الفقر بخطوطه ومظاهره المتنوعة ، كما أن إطلاق هذا التقرير سيمثل اختبارا حقيقيا لنوايا مكونات المجتمع العراقي للأخذ بأسباب التطور وتقليل أثار الصدمات التي تعرض لها أبناء هذا البلد في عصره الحديث.

من الواقع الاقتصادي

قانون النفط والغاز

حسين النجم

على الرغم من صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الا ان المستثمرين الاجانب يطالبون باصدار قانون النفط والغاز المزمع مناقشته في مجلس النواب منذ ما يقارب العامين والسبب يعود على مايبدو الى ان قياس الرغبة بفتح باب الاستثمار على عكس الارادة وهذا ما دفع المستثمرين الاجانب الى المطالبة بربط التماس ارادة الاستثمار العراقية بالرغبة وتحقيقها ناهيك عن ان قانون النفط والغاز سيعزز عمل قانون الاستثمار على اعتبار ان هنالك رغبة عارمة بالانفتاح على الاستثمار الاجنبي في العراق.

ان مانطمح اليه اليوم هو اصدار قانون للنفط والغاز يعمل على حفظ الثروة الوطنية من التبديد اولاً والهدر واضاعة الوقت في توظيفها للتنمية ودعم عجلة الاعمار التي مازالت تسير بخطى لاترتقي الى الطموح .. ثم ان الثروة النفطية الهائلة التي يمتلكها العراق (١١٥ مليار برميل نفط و ١٠٩ مليارات مقمقم من الغاز) باتت اليوم لا تعد بذات القيمة الفاعلة العالية نتيجة الابتكارات والتطور العلمي في قطاع الطاقة الذي بات يبحث عن مصادر الطاقة البديلة وعلى الرغم من التكاليف العالية لهذه الطاقة الا انها باتت تلقى ترحيباً واسعاً من لدن دول الشمال وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

ان الحديث اليوم عن اخر برميل من النفط بات لايجد اذاناً صاغية بمثل الصورة التي كان عليها العراق قبل غزوه، لان قطاع الطاقة بات يفتقر الى الادارة الواضحة وهذا يعود الى طبيعة الفلسفة الاقتصادية التي لم تستطع انتاج انموذج ترتكز عليه بالعمل ، فعلى الرغم من نعوتنا لاقتصاد السوق الا ان من يستقرىء فعالياتنا الاقتصادية يجد الاقتصاد الموجه هو السائد لادارة مفاصل الاقتصاد العراقي.

اننا اليوم امام حقيقية لابد منها الا وهي انجاز مناقشة قانون النفط والغاز والعمل على تشريع القوانين اللاحقة وفي مقدمتها شركة النفط الوطنية من اجل ان تأخذ على عاتقها وعبر قانون النفط والغاز ادارة الحقول الحالية والحقول القريبة من عهد الانتاج ، والعمل على مناقشة صلاحيات الاقليم والمركز من اجل التوصل الى حل توافقي بين الاطراف العراقية تكون المصلحة الوطنية هي الفيصل الاول والاخير للحل ، وعلينا ان نتذكر ان عجلة التنمية البشرية وعامل الزمن لاينتظر من يتخلف عنه.

اننا اليوم امام حقيقية لابد منها الا وهي انجاز مناقشة قانون النفط والغاز والعمل على تشريع القوانين اللاحقة وفي مقدمتها شركة النفط الوطنية من اجل ان تأخذ على عاتقها وعبر قانون النفط والغاز ادارة الحقول الحالية والحقول القريبة من عهد الانتاج

روسيا اسقطت 12.9 مليار

البنك المركزي: نتطلع الى الغاء الديون العربية

بيروت / وكالات

قال محافظ البنك المركزي العراقي : ان العراق يتوقع إلغاء نسبة ٢٠ في المئة المتبقية من ديونه المستحقة لنادي باريس للدول الدائنة هذا العام.. ذكرت ذلك (رويترز) نقلا عن الدكتور سنان الشبيبي على هامش مؤتمر مصرفي في بيروت وأضافت نقلا عن الشبيبي ردا على سؤال بهذا الشأن « بالطبع سيُلغى. حالما نتفق مع صندوق النقد الدولي على الترتيب المشروط بنهاية العام الجاري سيلغون (الشريحة) الأخيرة.»وكان أعضاء نادي باريس التسعة عشر أقرضوا العراق ٤٠ مليار دولار لكنهم أسقطوا ٨٠ في المئة من هذا المبلغ في ٢٠٠٤..وأضاف الشبيبي «بالنسبة للدول التي ندين لها ونتعامل معها لايزال هناك دين بنحو ٢٠ مليار دولار. لكن هناك ديون مع دول عربية نتفاوض معها وهي أكبر بكثير من ذلك الرقم.» وتضغط بغداد والولايات المتحدة على حكومات عربية لدعم تعافي العراق عن طريق مجاراة دول الغرب في إعفاء العراق من حصتها من ديونه الخارجية والتي يصل مجموعها الى ٨٠ مليار دولار.

وبحلول أيار الماضي كان العراق قد أعفي من نحو ٦٦,٥ مليار دولار من ديونه الخارجية البالغة ١٢٠,٢ مليار دولار. وأسقطت روسيا معظم ديونها البالغة ٩ و١٢ مليار دولار في وقت سابق هذا العام.

وباستبعاد دول مثل السعودية والكويت لم تسقط بعد ديونا تتجاوز ٣٠ مليار دولار قال الشبيبي ان العراق لايزال مدينا بنحو ٢٠ مليار دولار لدول أخرى ليست ضمن نادي باريس.. وقال ان العراق سيبدأ سداد ديونه في ٢٠١١ وان تراجع أسعار النفط لن يؤثر في قدرة البلد على سداد ديونه. وحقق العراق فائضا في الميزانية بفضل إيرادات نفط استثنائية العام الماضي لكن النفط تراجع منذ ذلك الحين من ذروة ١٤٧ دولارا في تموز الى ما دون ٦٠ دولارا.. واضطر العراق الى خفض الانفاق العام في ميزانية ٢٠٠٩ الى ٦٧ مليار دولار من ٨٠ مليار دولار في توقع سابق بسبب تراجع أسعار النفط.. وبرغم تراجع أسعار النفط وضغوط الازمة المالية العالمية قال الشبيبي انه يتوقع معدل نمو للعراق في حدود سبعة الى ثمانية بالمئة هذا العام.. وقال «الظروف الدولية والأزمة العالمية ومشكلة الائتمان وتراجع أسعار النفط .. انها تؤثر علينا سلبا ، لكن رغم ذلك نتوقع نموا بين سبعة وثمانية بالمئة لان هناك تركيزا على كمية النفط (المنتجة). التراجع يحدث في السعر لا الانتاج.. وعمد البنك المركزي في الآونة الأخيرة الى خفض أسعار الفائدة نقطة مئوية واحدة الى ١٥ في المئة بهدف عزل الاقتصاد عن الازمة المالية العالمية.

لكن الشبيبي رفض الخوض فيما اذا كانت الفائدة ستنخفض أكثر في المستقبل.. وقال «يجب أن ننظر في قضية الائتمان. بوجه عام تهدف سياسة سعر الفائدة والسياسة النقدية الى محاربة التضخم.»وكان معدل التضخم الاساسي في العراق ارتفع في سبتمبر أيلول الى ١٢,٩ بالمئة من ١٢ بالمئة في اب. وقال الشبيبي انه يهدف الى معدل تضخم أساسي قدره عشرة بالمئة.

جهاز الإحصاء : ارتفاع نسبة الآمنين غذائياً في العراق إلى 75 بالمئة

بغداد / علي كاظم تكليف

قال وزير التخطيط علي غالب بابان في الاحتفالية التي جرت امس باطلاق نتائج المسح ان التقرير يحمل مؤشرات مهمة بالنسبة للمسؤولين عن التخطيط في البلاد فهو يعطي فكرة عن المستوى الغذائي للمواطن الذي يعد مؤشراً مهما على المستوى المعيشي من جهة والوضع الصحي من جهة اخرى. وأبدى استغرابه من وجود حالات فقر غذائي في العراق الذي كان مرشحاً ان يكون سلة غذاء العالم العربي، عازيا سبب ذلك الى عقود الاهمال والصراعات السياسية التي جرت في البلاد وعجز الحكومات. وبين بابان ان التقرير حمل مؤشرات تدل على تحسن الحالة التغذوية خلال المدة الاخيرة، مشيراً الى ان هنالك بعض المناطق التي ماتزال هشة نتيجة وقوعها في مدن تعاني عدم استقرار امني. من جانبه، اوضح رئيس الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات الدكتور مهدي محسن العلاق في كلمته ان اي تقدم يتحقق يجب ان ينعكس مباشرة على مايمس حياة الانسان لاسيما في حاجاته الاساسية ومنها بشكل رئيس الغذاء. ونوه بان العراق قد تبنى منذ سنوات نظام البطاقة التموينية الذي يعد من اوسع نظم الدعم الموجودة في العالم وحقق الامن الغذائي الذي ننشده لابناء المجتمع في دولة تنعم بالخيرات الطبيعية والموارد البشرية. الى ذلك، رحب المدير القطري لبرنامج الاغذية العالمي في العراق ايدي كالون بالنتائج التي اظهرها المسح مستدركاً ان هذا الترحيب يبقى مشوباً بالحذر. ولفت الى انه في اطار التوزيع العام الذي تديره الحكومة يكون لكل عراقي الحق في سلة غذاء شهرية تفي باحتياجاته الغذائية، مشيراً الى ان بعض الاسر المحتاجة تجد صعوبة في استيفاء احتياجاتها الغذائية شهرياً بسبب النقص والتاخير المتكرر في توزيع بعض السلع المعينة. وقدرت نتائج المسح عدد السكان غير الامنين غذائياً بـ٩٣٠ الف نسمة اي ٣ بالمئة من السكان يضاف اليهم ٦ ملايين و٤٠٠ الف نسمة تمثل ٢٢ بالمئة من السكان يعتمدون بشكل كامل على نظام البطاقة التموينية ما يعكس تحسناً عما كان عليه الوضع في المسح السابق خلال عام ٢٠٠٥ الذي بين ان ٤ ملايين من السكان غير آمنين غذائياً اي مانسبته ١٥,٤ بالمئة، اضافة الى ان ٨ ملايين و٣٠٠ الف نسمة يمكن ان يصبحوا غير امنين غذائياً اي مانسبته ٣١,٨ بالمئة، عازياً اسباب التحسن الى استتباب الامن وارتفاع مؤشرات الاقتصاد والجهود الانسانية المبذولة خلال المدة من ٢٠٠٦-٢٠٠٧. في حين عدت النتائج ان مستوى التغذية الحاد في العراق مقبول طبقاً للمعايير الدولية بعد ان اظهرت ان ٤,٧ بالمئة من الاطفال دون ٥ سنوات يعانون الهزال لكن ٢١,٨ بالمئة يعانون التقزم ما يعكس مستوى متدنياً لسوء التغذية المزمن. وبين التقرير ان الحالات الاكثر هشاشة في التعرض لعدم الامن الغذائي عند الاسر التي تضم عمالاً غير ماهرين او زراعيين ورؤساء الاسر العاطلين عن العمل اما الاسر الاقل معاناة فهي تلك التي يوجد فيها افراد يعملون لحسابهم في عمل غير زراعي او موظفين حكوميين، مشيراً الى وجود خصائص مرتبطة بعدم الامن الغذائي كانخفاض الدخل الكافي لتعويض المواد الغذائية في حالة تأخر توزيع الحصة التموينية والاسر التي ترأسها نساء والاسر النازحة او الموطنة حديثاً وسوء التغذية المزمن للاطفال فضلاً عن العمل كعمال غير ماهرين او عمال زراعيين او رؤساء اسر عاطلين عن العمل.

من جانب آخر، قال رئيس الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط الدكتور مهدي العلاق ان هذا المسح اظهر ارتفاع مستوى الامن الغذائي بنسبة ٧٥ بالمئة، محذرا من ان هذا التحسن يعد هشاً على اعتبار ان اي تعرض لموضوع البطاقة التموينية يرفع عدم الامن الغذائي الى ٢٢ بالمئة مطالباً راسمي السياسات ومتخذي القرارات الى الالتفات وايجاد حلول مناسبة لمعالجة هذا الموضوع.

بأختصار

- ارتفع المؤشر نيكي القياسي بنسبة ٤,٣ في المئة في ختام تعاملات الصباح في بورصة طوكيو للاوراق المالية يوم الجمعة بعد انتعاش الاسهم الامريكية اليوم السابق بفعل عمليات شراء لتصيد أسهم بخسة.
- ارتفع الين مقابل الدولار واليورو يوم الجمعة بعد هبوطه الحاد اليوم السابق اذ أقبل المستثمرون على شراء العملة اليابانية كملاذ امن مع استمرار المخاوف بسبب الازمة المالية العالمية.
- قال وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل : ان المملكة السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم ستؤدي «دورا ايجابيا» في القمة المالية العالمية التي ستعقد في واشنطن اوائل الاسبوع القادم.
- قال متعاملون ان اسعار النفط الخام الامريكي ارتفعت في التعاملات الالكترونية لبورصة نيويورك التجارية (نايمكس) أكثر من دولار بعد التسوية يوم الخميس مواصلة انتعاشها الذي يعزى الى صعود اواخر التعامل للاسهم في وول ستريت.
- قال اديسون لوباو وزير الطاقة البرازيلي ان احتياطيات البرازيل البحرية تحت الطبقة الملحية قد تصل الى ١٥٠ مليار برميل من مكافيء النفط وما يكفي من الغاز لتحويل البرازيل الى دولة مصدرة.
- قال وزير النفط القطري عبد الله العطية : ان على منتجي النفط من خارج منظمة أوبك تقديم دعم قوي لجهود المنظمة من أجل تحقيق التوازن في سوق متخمة بالمعروض.
- رويترز : تضغط إدارة الرئيس الامريكي جورج بوش من أجل بيان قوي من قادة كبرى دول العالم يوم السبت يمهد السبيل لانفراجة طال انتظارها في محادثات التجارة العالمية بنهاية العام.
- هوت أسهم شركات العقارات في دبي وخفضت أكبر شركات التنمية العقارية الخاصة هناك عدد الوظائف لديها هذا الأسبوع في وقت تحكم الأزمة المالية العالمية قبضتها على الإمارة العربية الخليجية.
- رويترز : أظهرت وثيقة داخلية أن أكبر بنك في الامارات العربية المتحدة أوقف إقراض الاجانب العاملين لدى شركات عقارية كبرى في دبي خشية أن يهدد التباطؤ وظائفهم ومستويات دخلهم.

ارتفاع حجم التداول لجلسة سوق العراق

بغداد / قيس عيدان

لاتزال جلسات سوق العراق للاوراق المالية تجرى وفق متغيرات وتطلعات المستثمرين المستقيل للشركات المساهمة مع توجة الدولة الى دعم القطاع الخاص وهذا مايبعث الطمانينة الى حملة الاسهم او من حملة الصناديق الاستثمارية او صغار المستثمرين فى سوق الاوراق المالية، اذ شهدت الجلسات السابقة تداولاً طفيفاً الى حجم التداول الكلى لكن جاءت جلسة يوم الخميس الماضى لتسجل وهى سادس جلسة تداول لشهر تشرين الثاني الجاري تحولاً ملحوظ بعد ان جرى فيها تداول اسهم (٣٨) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز (٧٦٥) مليون سهم بقيمة تجاوزت (١,٣١٦) مليار دينار تحققت من خلال تنفيذ (٢٠٨) عقد تداول. وقد تميز قطاع المصارف في الجلسة كالمعتاد بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة (٨٠,٢٪) وحجم التداول (٨٣,٤٪) وحقق قطاع الزراعة المرتبة الثانية من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (١٢,٥٪) وقطاع الفنادق المرتبة الثانية من حيث حجم التداول (٩٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات نسب التداول .وقد تميزت الجلسة ارتفاع المؤشر القياسي لقطاع الصناعة بنسبة (٠,٠٣٤٪) واستقرار المؤشر القياسي لقطاعات التأمين والاستثمار والخدمات والزراعة على نفس معدل نقاطه في الجلسة السابقة وانخفاض المؤشر القياسي لقطاعي المصارف بنسبة (٠,٠١٢٪) والفنادق بنسبة (٠,٠٧٨٪) وبشكل عام ب. انخفض مؤشر السوق العام بنسبة (٠,٠٤١٪) عندما اقفل على (٥٠,٧٤٨) نقطة . اما العقود المسجلة لغير العراقيين فقد تم تنفيذ عقدين على اسهم شركات قطاعات المصارف والفنادق تجاوز عدد الاسهم المتداولة لها (٩٧٧) الف سهم بقيمة تجاوزت (٣,٢٠٣) مليون دينار لشركات مصرف الاستثمارو فندق بغداد.

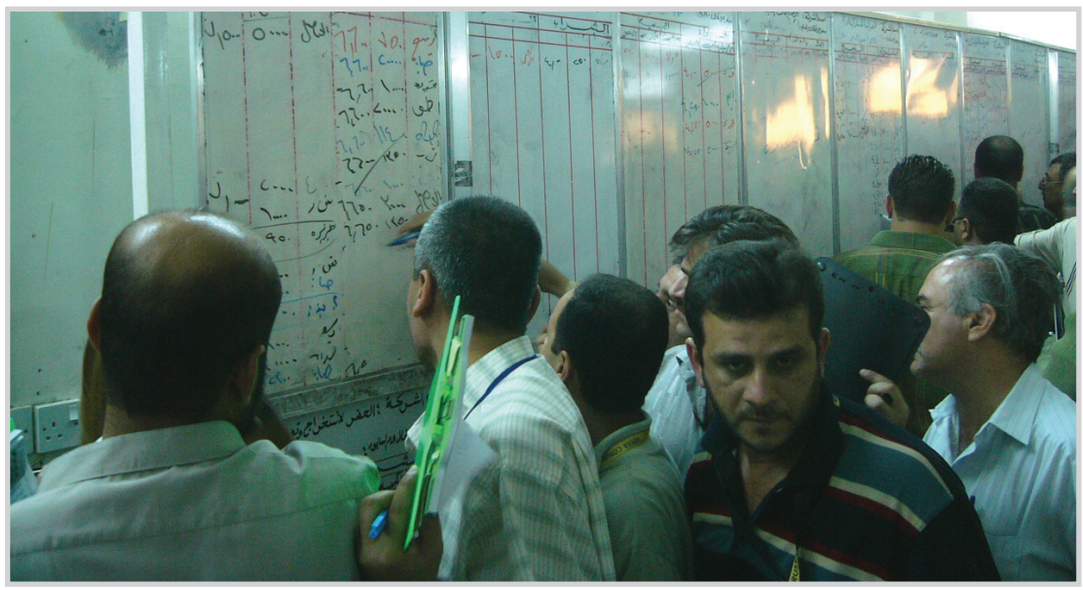

ارتفاع الطلب على الدولار

بغداد / المدى

في آخر جلسات المزاد اليومي لبيع وشراء الدولار في الاسبوع الماضي والتي عقدت الخميس ارتفع الطلب على شراء الدولار، مشكلا حجما كليا تجاوز ١٣٤ مليون دولار مقابل اكثر من ١٣٣ دولارا تم بيعها في جلسة الأربعاء

وأوضحت النشرة الصادرة عن البنك المركزي أن "الحجم الكلي للطلب على الدولار بلغ ١٣٤ مليونا و ٧٠ الف دولار، بسعر اساس وصل الى ١١٧٥ دينارا لكل دولار"، مبينة ان الطلب "توزع بواقع ٣٧ مليونا و ٥٧٠ الف دولار نقدا، غطاها البنك بسعر صرف بلغ ١١٨١ دينارا للدولار الواحد بضمنها عمولة البنك المركزي وقدرها ستة دنانير لكل دولار".

واضافت النشرة ان "قيمة الحوالات خارج البلد بلغت ٩٦ مليونا و ٥٠٠ الف دولار غطاها البنك بسعر صرف بلغ ١١٧٨ دينارا للدولار الواحد بضمنها عمولة البنك المركزي وقدرها ثلاثة دنانير لكل دولار". فيما لم تتقدم أي من المصارف الـ ١٤ المشاركة في المزاد بعروض لبيع الدولار.

ويعقد البنك المركزي خمس جلسات أسبوعية لبيع وشراء العملات الأجنبية.